الإرادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

N° 233 — 9 Juin 1937

عدد ٢٣٣ السنة الرابعة - يوم الاربعاء ٢٩ ربيع الاول ١٣٥٦ - ٩ جوان ١٩٣٧

«EL IRADA» 4, Impasse Er-Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

من الذكريات الوطنية

في شهر جوان عام ١٩٢٠ قصد اول وفد وطني باريس لمكاشفة رجال فرنسا بمطالب الشعب التونسي الذي انتبه لنفسه عقب الحرب العالمية وشعر بمركزه وبحقه في الحياة وفي التمتع بالحقوق البشرية كما يتمتع بها سائر الشعوب

وهذا الوفد هو الذي ألفه الحزب الحر الدستوري في نشأته الاولى وارسله الى باريس لتعزيز جهود اول من رفع صوت تونس في فرنسا الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي حفظه الله وعجل اوبته فانضم اليه الشيخ ووحد عمله معه. وقام هذا الوفد بتقديم عريضة المطالبة بالدستور الى رجال الحكومة الفرنسية وهيئاتها النيابية وقادة الرأي العام في الوقت الذي قام فيه وفد آخر من اعيان البلاد ومختلف طبقاتها بتقديم مثل هذه العريضة الى سمو امير

فالفرصة كانت سانحة وقتئذ والوفد التونسي الاول قد حل بباريس مزودا باعظم تاييد من الشعب مما لم يتكرر نظيره بعد. ولذلك استطاع ان يجد آذانا صاغية تستمع شكواه وتتلقى مطالبه بعين الرعاية ... الملها بالوعود. حتى ان جريدة الطان التي كانت يوما ما لسان الوزارة الخارجية قد رحبت بالوفد وافسحت له المجال المتسع بين اعمدتها كما ايدته اشهر الجرائد الباريسية والهيئات السياسية

لذلك يمكن لنا ان نقول ان القضية التونسية قد لاقت اثناء ذلك من الاهتمام والعناية اعظم درجة ربما لم تبلغها بعد. ويكفيك ان النائب اليميني المتطرف م. تسانجير قد قدم اثر ذلك عريضة للبرلمان موقعا عليها اشهر النواب من جميع الاحزاب في ذلك الوقت يطلب فيها منح



البلاد وقتئذ المقدس المبرور سيدنا محمد الناصر باشا باي طيب الله ثراه

وكان الحزب قبل تقديم هذه العريضة يسمى «الحزب الحر» فقط فلما تقدم بها وقرر مؤسسوه اعلانه والمجاهرة به في رمضان المعظم سنة ١٣٣٩ اضافوا الى اسمه هذه الزيادة الموجودة اليوم فصار «الحزب الحر الدستوري»

وقد كان الوفد الذي يعرف باسم «الوفد الاول» مؤلفا من فقيد الوطنية والاخلاص والثبات على المبدأ المرحوم المقدس الاستاذ سيدي احمد الصافي رحمه الله رئيسا والسادة: المرحوم الاستاذ البشير عكاشة والاستاذ صالح بن المجوزة شفاه الله وصفوة الخيرة الشيخ مصطفى الباهي والشيخ البشير البكري (عضو المجلس الكبير الآن)

وبما ان هذا الوفد كان اول وفد ام باريس للدفاع عن الحقوق التونسية والمطالبة بالحريات وبايفاء الامة ما تطلبه من العدالة والمساواة. وصادف ان كانت الحكومة الفرنسية ازاء وعود عديدة صدرت منها للتونسيين اثناء الحرب وفي ميادين القتال، والحالة الامية العامة التي تفرض على الدولة التي خرجت ظافرة من الحرب ان تعمل على تحسين حالة من لنظرها من اهالي المستعمرات وبلاد الحماية

البلاد التونسية دستورا مماثلا للدستور الذي طلبه وفد الحزب

ومع هذا كله فما هي الا عشية او ضحاها حتى تعكر الجو وخاب كل امل والقي القبض على الشيخ الثعالبي وعادوا به مكبلا الى تونس ليحاكم امام المحكمة العسكرية بتهمة المؤامرة ضد امن الدولة تلك التهمة الخيالية التي قصد بها القضاء على حركة الحزب دون ان يكون لها ظل من الحقيقة

ومنذ ذلك الوقت تعددت الوفود التي قصدت باريس وتعددت الخيبات التي لحقت البلاد بعد الآمال الفسيحة التي علقتها على تلك الوفود حتى ايقنا بان العود الى سلوك هذا الطريق انما يجر على البلاد خيبة الآمال ليس الا.

ومن الاسف ان غيرنا لم يشأ ان ياخذ بهذه التجربة واراد ان يستانف العمل لا من حيث انتهينا بل من حيث ابتدأنا وخبنا ولذلك لاقوا خيبات مرة واصبح عملهم في هذا الباب يكاد يكون - بحسب نتيجته - من قبيل العبث المحض.

نسال الله ان يفتح الابصار وان يوفق العاملين ويهديهم الى اقوم طريق

التجنيس من الناحية الدينية

في العدد الماضي تعرضنا بالرد والتعليق الى الحركة البلهوانية التي قام بها المتجنسون والعريضة التي اقرها اجتماعهم العام المنعقد اخيرا. وقد كان من جملة ما تعرضوا له في هذه العريضة الناحية الدينية لمسألة التجنيس وادعوا ان الفتاوي التي صدرت في تونس وفي الشرق توافق ادعاءاتهم الباطلة

وتاييدا للموقف الذي اتخذناه منذ ظهور مسألة التجنيس الى اليوم وللرد الذي نشرناه في العدد الماضي ننشر اليوم ما به الحاجة مما جاء في الفتوى التي اصدرتها جماعة الهداية الاسلامية في عام ١٣٥٣ ردا على اسئلة وردت لها من تونس وهذا نصها:

***

- النطق بالشهادتين -

ان النطق بالشهادتين مع التردي في هذه البؤر الخبيثة الموجبة للردة ومع عدم الاقلاع عنها والتبرؤ منها والندم عليها. هذه الشهادة على تلك الحال لا تنفع صاحبها شيئا وان صام وصلى وزعم انه مسلم. لان الشهادتين انما كانتا دليلا على الاسلام باعتبار انهما عقد بين العبد وربه على احترام احكام دينه والرضا عنه وعن تشريعه وعدم تخطيه الى شريعة اخرى فاذا قامت قرينة ظاهرة تدل على عدم الاذعان لمقتضى هاتين الشهادتين لم يقبل اسلام من نطق بهما. كمن يقول كلمة التوحيد وهو يسجد لصنم. وكمن يقول انا اؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر وهو يهين كتاب الله. فما بالك بالتجنس الانف وهو جريمة متألفة - كما علمت - من اربع جرائم كل منها يكفي قرينة ظاهرة تدل على عدم الاذعان لكلمة الاسلام وعلى ترك القيام بواجبها

وما مثل هؤلاء الا كمثل من قال الله فيهم:

« الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا. واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول رايت المنافقين يصدون عنك صدودا »

ان الله تعالى سمى امثال هؤلاء منافقين واعتبرهم اشد من الكفار الظاهرين وقال فيهم:

« ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا »

وفضحهم اشنع فضيحة في سورة التوبة ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي على احد منهم مات ابدا او يقوم على قبره. مع انهم كانوا يصلون بصلاة رسول الله. وكانوا يقفون في صف الجهاد معه. وكانوا يظهرون خضوعهم لاحكام الله. فكيف انت بهؤلاء المتجنسين الذين رضوا بالوقوف ضد الاسلام واظهروا التبرى والانسلاخ من احكام الله وانضووا علانية تحت قانون ضد دين الله

ان امثال هؤلاء زنادقة لم يكفهم ان يخرجوا من الاسلام ومن زمرة المسلمين بل زادوا على ذلك بان استخفوا بالاسلام وبالمسلمين. فهم اشد ممن قال الله فيهم :

(البقية بالصفحة الرابعة)

الوظائف المغتصبة

صدر في تاريخ ٤ جوان الجاري امر علي كانت اشارت اليه الحكومة في بلاغها للصحف تضمن مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مشاركة اوسع من ذى قبل

وقد جاء فيه ان المقيم العام سيصدر قرارات في احصاء الوظائف التي خصص بها الفرنسي ولا يمكن ان يشارك التونسي فيها بحال

فها نحن ننتظر - والانتظار شأننا مع الحكومة الحاضرة - تحرير القائمة وبروز القرارات لكي نعلم هل ان المقيم اقتصر على تخصيص الفرنسيين بما هو راجع اليهم من وظائف النيابة عن الدولة الحامية ام انه تجاوز ومكن الحائز لمناصب غيره من حق الملكية المصان ولذة التمتع الفردي

غير اننا نكون قد ضيعنا فرصة ثمينة وحدنا عن القيام بالواجب ان لم نذكر للمقيم واعوانه ان الادارة التونسية تحتوي الآن على مناصب تلبست بالجنسية الفرنسية بمجرد اهواء القوم واغراضهم السياسية وقد كانت تونسية لا دخل لنفوذ فرنسا فيها

هذه الوظائف اصبحت لا تدخل تحت حصر من شدة تسرب الفرنسيين فيها ولا يسع الحكومة امام الامر المقضي الا ان تجعلها مشتركة يشارك فيها صاحب الملك وصاحب الحوز بدون تبجيل الاول على الثاني الا بطريق التوظيف على نسبة الثلثين من المناصب للتونسي والثلث للفرنساوي الى ان يحصل التساوي عام ١٩٩٠ وبدون ان تكون هذه النسبة قاعدة مطردة وسلوكا متبعا في ساير الوظائف بل افادنا الامر العلي ان هناك مناصب راجعة لبعض الحامين ولو كانت مشتركة بينهم وبين التونسيين نظرا لسوابقهم العسكرية التي تكسبهم حق الامتياز والتفوق

والانكى من ذلك كله ان يشتبه الحال على المقيم ويراعي الامتيازات (ولا نقول الحقوق) المكتسبة فيقر بعض كبار الموظفين من الفرنسيين في وظائف سامية انتزعت من ايدي التونسيين

وفي طالعة هذه الوظائف نجد ونذكر رياسة دائرة التعقيب بالعدلية التونسية فهي وظيفة كان يشغلها تونسي ففكر مدير العدلية السابق م. دوبلا ان ينيطها بعهدة فرنسي لا لان التونسي غير اهل لها ولا لان الفرنسي احق بها شرعا وانما لمجرد اغراض سياسية وتغالي في فهم الحماية ودور الحامي واستخفاف بحقوق التونسي المحمي

لقد بذل الرجل جهودا جبارة ليصل الى وضع فرنسي باعلى رتبة في سلم العدلية التونسية وقد بلغ مناه في ظل الاضطرابات الدولية وبفضل سياسة التفرنس

يقول مدير العدلية السابق انه يستحيل ان ينظر تونسي في قضية تهم ادارة عامة ويحكم فيها حكما تعقيبيا باتا يمس بجوهر الحماية وبنفوذ فرنسا اذ العادة والشان ان لا توجد بالبلاد سلطة تونسية مطلقة كهذه ليس امامها او فوقها سلطة فرنسية تراقب اعمالها وتعقبها

ولذا وجب في نظر المدير السالف ان يترأس فرنسي مجلس التعقيب حتى تصبح الاحكام الصادرة منه ضد ادارة من ادارات الحماية احكاما ابرمها حاكم فرنسي فيحفظ ناموس الحامي وتحترم الحماية

وهو غلط فادح وتغليط مشين لان الحماية لم تجنس ادارات البلاد كما حاولت تجنيس اهاليها وبقيت سائر الادارات العامة تونسية يرجع حق النظر في شؤونها الى المحاكم التونسية فتصدر احكامها اما لها او عليها سواء في الابتدائي او في الاستيناف او في التعقيب وكان على المدير المحافظ على ناموس الحماية ان يستنكر صدور اي حكم على ادارة عامة سواء من المحكمة الابتدائية او من مجلس التعقيب لان الاهانة (اذا افترضنا وقوعها) تحصل من مجرد صدور الحكم على ان الاحكام لا تعقب كلها بل فيها من يقف في الدرجة الابتدائية او في الاستيناف وكم من احكام ما صدرت في نوازل ادارية اصبحت باتة بعد الاستيناف فنفذت على الادارة بدون ان يختل نظام الحماية او يستهان بمقام الحامين

والخطأ كل الخطأ في وضع الفرنسي موضع التونسي باعلى منصب في القضاء حتى صارت الاحكام التونسية صادرة من محكمة تونسية صورة يترأسها اجنبي بالفعل لان الرئيس ينظر في سائر القضايا ولا يختص بالنظر في قضايا الادارات فقط وبذلك توسع في سلطته وصار موظفا فرنسيا يشرف على العدلية التونسية ويقضي بوجوده على قاعدة تفريق السلطة الادارية عن السلطة العدلية

وفي الامر مصيبة اخرى صورتها ان سمو الباي لما تنازل عن حقوقه العدلية على رعاياه اناطها بعهدة الحكام التونسيين من ابنائه كما فعل سائر الملوك المسلمين ولم يخطر بباله او ببال احد ان يتنازل سموه عن حقوق شرعية مقدسة ليتمتع بها ويتصرف فيها غير التونسي ولما وضع م. دوبلا فرنسيا لرئاسة مجلس التعقيب صار الامر كأن سمو الباي تنازل عن حقوقه العدلية لفائدة اجنبي انابه عنه للقيام بها على الدوام وهو امر محال لا يرضاه سموه ولن يرضى به الشعب

وعند ما لعب م. دوبلا لعبته وقامت ضجة احتجاج ضده حاولت الحكومة ان تطمن الخواطر واشعرت ان رئاسة مجلس التعقيب لا تحبس على الفرنسيين بل انها تسعى في المستقبل ان تنصب تونسيا فيها

والآن ودار لقمان على حالها تسائل - ويحق لنا ان نتساءل - هل ان المقيم العام ينوي الاحتفاظ على «الحقوق» المكتسبة وابقاء فرنسي باعلى درجة من القضاء التونسي ام انه يهتدي لترجيع الحق المغتصب الى اهله فيرضي الامير والعدل والعدالة والتونسيين. ها نحن قد نبهناه لتدارك الخطا ولله عاقبة الامور (عبد الحق)

(بقية المقال الافتتاحي)

هل هذه هي الاصلاحات؟

ومما يمتاز به سعي المقيم الحالي انه حاول لاول مرة ان يضع لمشاركة التونسي في الوظايف برنامجا عمليا بينما كان غيره من المقيمين يقرر مبدئيا احقية المشاركة ولا يسعى الى تطبيقها في الواقع

يقول البلاغ السفيري انه مهما شغرت مناصب تلتزم الحكومة باسدائها الى التونسيين والفرنساوين على نسبة الثلثين والثلث الى ان يمحى الفرق بين العنصرين في العدد ويحصل التساوي وبذلك تقنع الحكومة ولا تعمل شيئا لتكثير عدد المناصب الشاغرة وانما تنتظر ما يشغره منها اجتهاد عزرائيل ومرور السنين على اعمار الموظفين الى حد العجز الطبيعي والاحالة على التقاعد.

فقل لي بحقك متى يحصل التساوي اذا سرنا هذا السير؟ ثلاثون او اربعون سنة بل نصف قرن على تقدير المنصفين المعتدلين الراجين الصابرين

ولو وقف بنا حمار الشيخ في هذه العقبة فقط لحمدنا الله وصبرنا مع الصابرين وقلنا في العاقبة خير ولكنها عقبات تنظر الحمار وتنتظرنا

جاء في البلاغ الدولي ان الوظايف المشاعة ميدان للمشاركة بين الفرنساوين والتونسيين بدون مراعاة اديانهم وترجمة ذلك باللغة الدارجة ان المشاركة تشمل الفرنساوي والمسلم واليهودي وتكون النتيجة ان التساوي بين الحامي والمحمي لا يتم ابدا ولو بعد مضي نصف القرن لان اليهود الذين تحسبهم الادارة تونسيين هم في الحقيقة خسارة في جانب المسلمين ووسيلة لتفوق عنصر الحامين ومن ناحية اخرى هم سبب من اسباب التفوق وتعزيزه باعتبار اليهود المتجنسين الذين يشاركون في الوظائف الخاصة بالفرنساوين المحجرة على المسلمين اللهم الا اذا اقتدت الحكومة بتقاليد الجيش الفرنساوي ومنعت اليهود من بلوغ الرتب العليا حتى ولو في ظل الحرية والمساواة وبعد الغاء فوارق الاديان وعندها نتساءل لماذا تؤاخذنا الحماية اذا اقتفينا اثر فرنسا الديموقراطية وطلبنا ان لا تمن حكومة بلادنا بالوظائف المشاعة على الاقلية اليهودية وان تراعي حقوق الاكثرية الاسلامية واليهود قوم يجهلون لغتنا العربية لسان الحكومة التونسية والمساواة بينهم وبين من يحسنها مظهر من مظاهر الميز والحيف

ومما يزيد الحالة خطورة ما ذهب لفهمه بعض المتشيعين لليهود من الاشتراكيين من ان القيد والحصر لا يسلطان على المترشحين للوظائف العامة من اليهود وقصارى ما يفرض عليهم هو المشاركة في المناظرة وقد احتوى البلاغ على اشكال وغموض من هذه الناحية ربما يؤدي الى نقض نسبة الثلثين والثلث التي جعلتها الحكومة اعظم ترضية قدمتها التونسيين

(النظامات الادارية)

اتضح من بلاغ السفير ان ما للحكومة التونسية يرجع لها وما لفرنسا يرجع لفرنسا وبناء عليه الحق المقيم بالسفارة العامة مراقبة المراقبين التي كانت منوطة بعهدة متوظف له اشراف على اقسام تونسية وحتى على القسم الاول كما الحق المقيم بادارته ادارة المحافظة بعنوان انه مسؤول بالراحة العامة ونحن وان كنا نفهم رغبة المقيم في التخفيف من نفوذ انصار العهد الماضي الذين لا زالوا يدسون ويكيدون له غير اننا لا نتصور ان يناقض المقيم نفسه بنفسه وذلك بالحاق ادارة تونسية كالمحافظة بالسفارة في وقت يرمي فيه الى تفريق السلط وايصال كل ذي حق بحقه واما حرصه على الامن العام فكان يمكنه ان يراعيه بان يسند مهمة المحافظة لامانة واخلاص موظف جديد لكي لا تخرق المبادى ولا تناقض الاراء على ان المقيم له سلطة مطلقة على عساكر البر والبحر وعلى اعوان الجندرمة بالخصوص وجميعهم حراس للنظام وفيهم من بلغ به الاجتهاد مثل الجندرمة الى حد التغالي والافراط

كنا نود ان نرى كاتبا عاما بجانب الوزير الاكبر متفرغا لوظيفه التونسي ولا علاقة له بوظيف اخر حتى تستقل الكتابة العامة وترجع كما كانت ادارة تونسية بل وزارة تشرف على ساير الادارة العامة فما راعنا الا والمقيم يجعل الكاتب العام هو بعينه معتمد بالسفارة ونائبه وبه اختل مبدا تفريق السلطتين

كما صعب على المقيم ان يرجع للكتابة العامة نفوذها السابق على كافة الادارات وهذا يستلزم تحديد وظيف الوزير الاكبر ومده بسلطته القديمة فتصبح الادارة التونسية مؤسسة حقيقة لا اسما بدون مسمى

ومهما بلغ حسن النية بالمقيم فان اثرها في الخارج لا يذكر ولا يشكر الا اذا عقد العزم على الرجوع الى اصل الحماية وتمكين السلطة التونسية بكامل النفوذ الذي سلب باطلا منها وان لا فان الترقيع والمحاولات الناقصة تزيد في الفوضى التي تتخبط فيها دواوين الحكومة وتعكر الجو السياسي بالبلاد. عبد الحق

النفي من جديد

بلغنا في آخر لحظة ان السلطة العسكرية في جرجيس استصدرت قرارا في نفي الامام السيد محمد بن الطيب الى بلدة قبلي. وفي الساعة الخامسة من صباح اليوم نفذ هذا القرار ووجه السيد المذكور الى منفاه تحت الحفظ.

ولا يوجد اي سبب لهذا القرار فيما يظهر الا كون السيد المذكور قد سبق له ان شارك عدة مئات من اهالي المكان في تقديم عرائض الشكوى لولاة الامور ضد تصرفات القبطان رئيس المركز العسكري والمترجم الحربي التابع له.

لذلك لا يسعنا الا ان نستغرب وقوع هذه الحادثة بعدما اكد م. قيون منذ عام ان باب النفي قد اغلق الى الابد فهل هو عبث جديد ام رجوع فيما سبق من التاكيدات ارضاء لرجال العسكرية الاقوياء.

(بقية ما بالصحيفة الاولى)

جمعية الاوقاف

حذار من العلاج الناقص

العجاب ولعلموا ان هذا التاليف يكاد يضع صاحبه في صف الاميين

ولو انصف المدير واراد خدمة مصلحة الاوقاف خدمة خالصة لطبق على مثل هؤلاء الامر العلي الذي استصدره ليكون سيفا على رقاب الموظفين - والمتمردين منهم على دكتاتوريته - ليس الا. وهو الامر الذي يخول للمدير طلب احالة اي موظف بداعي العجز عن الخدمة وحسب محض تقدير المدير وحده للعجز

ولا نقول ان المقصود من استصدار هذا الامر هو ان يكون سيفا مصلتا على الرؤوس لا غير بدون دليل او برهان منطقي معقول فقد صدر هذا الامر منذ مدة ولم يطبقه المدير ولو مرة واحدة فهل معنى ذلك انه لا يوجد موظف واحد عاجز بادارة الاوقاف. واذن فما الداعي لاستصدار هذا الامر الذي لا حاجة تدعو اليه والذي لا يتسبب عنه الا وضع عموم الموظفين تحت التهديد المستمر والموظف الذي لا يطمئن الى عمله والذي يعتقد ان بقاءه في وظيفه منوط بارادة فرد وتحكمه لا يمكن ان يحيا حياة الاستقرار او ان يشتغل بعمله على حسب ما يمليه عليه وجدانه وعلى حسب ما يعتقد ان فيه مصلحة للوقف. بل يكون دابه الخضوع والتملق والبحث عما فيه مرضاة الفرد المتحكم في الحظوظ

وقد راينا بالفعل ان طائفة عظيمة من هذا النوع قد تكونت بادارة الاوقاف وصار الخطر مضاعفا على الموظفين حيث صاروا لا يبحثون عما فيه مرضاة المدير فقط بل لا بد لهم من البحث عما فيه مرضاة المقربين الى المدير الذي اطلق لهم العنان حتى وصلت الحالة الى حد لا يطاق. وهذه نتيجة طبيعية لا بد منها. ومن لم يخضع لها كان عرضة للوشايات ولانواع الاضطهادات وللنقلة من مكان الى مكان تشفيا وانتقاما منه كما وقع مع بعض موظفي القسم العقاري الذين نقلوا فعلا الى مكان آخر لا لشيء الا لاجل عدم سكوتهم عن المطالبة بحقوقهم والعبث بمصالحهم

نعم يعتذر المدير عن عدم تطبيق الامر العلي المذكور بانه اراد ان يطبقه فعلا على اشخاص فخاطبه الوزير الاكبر تليفونيا وطلب منه عدم تطبيقه على واحد منهم هو اعجزهم فلما اخبره بانه اعجزهم ولا يمكن ان يقع التطبيق على غيره والابقاء عليه لان ذلك يثير عاصفة من الاحتجاج طلب منه الوزير الاكبر حينئذ ان لا يطبقه على احد وابقاء ما كان على ما كان. واذا صحت هذه الرواية المضحكة فانا نسأله وهو الذي يريد ان يتشبه بالمدير الحازم النزيه الاسبق السيد خير الله بن مصطفى - ماذا فعل بعد ذلك هل سعى للتغلب على معارضة الوزير الاكبر ولتنفيذ ما يعتقد ان فيه مصلحة للوقف ام انه سكت لاجل اكتساب معاضدة الوزير في ناحية اخرى تمس مصلحته الخاصة

وعلى كل حال فالواقع ان الامر العلي المذكور لم يطبق ولم تحصل منه اي فائدة بل لم تحصل منه الا المضرة كما هو مشاهد محسوس اقليست مصلحة الجمعية تدعو لنسخه واراحة الموظفين من شره الثابت بالبرهان

فهل مثل هذه الاشياء التي كان لها تاثير عظيم فيما اصاب الجمعية والتي تتجلى فيها مسئولية المدير تتمكن اللجنة من استخلاص الحقيقة عنها من فم المدير. اللهم لا والف مرة لا وهناك ايضا مسألة مجلس الادارة ونفوذه ومأموريته والرئيس وسلطته والمدير ازاءهما. فهل ستفتح مرافعة امام اللجنة حولها يكون فيها مجال عظيم للدفاع والهجوم فارساه الرئيس والمدير ام سيقع السكوت عن هذه المسألة تماما وبذلك ستبقى شوكة مؤلمة في جنب الجمعية

في قضية اجرة الاشهاد مثلا التي تعرض لها كاتب «خبير» في رصيفتنا «الزهرة» الغراء رأينا ان كيفية توزيع تلك الاجرة قد عينت بقدار من مجلس الادارة وسار الامر في طريق يرضي جانب الانصاف والعدل ولكن لم يرض مطامع المقربين من المدير فلم يلبث ان اصدر قرارا فرديا نقض به قرار المجلس السابق ذكره بدعوى ان امر الموظفين راجع اليه دون المجلس مع انه صدر في جلسة حضرها المدير ولم يبد فيها ادنى اعتراض. فكان بهذا القرار كالفاتك البطل الذي يوزع اسلاب المعركة عقب الانتصار في الغارة. وقد وزع فعلا تلك الاجور على غير القاعدة التي اقرها مجلس الجمعية وضرب بسهم لاخصائه من الوكلاء ورؤساء الاقسام الذين هم في نفس الامر والواقع مشهود عليهم فلا يمكن ان يتحملوا الاشهاد او يقوموا باي عمل فيه يستحقون عليه اجرة خاصة. ولو شئنا ان نذكر الى اين تذهب اقوال الموظفين في مثال هذه الاجور لخرجنا عن دائرة النقد النزيه.

لا بد اذن من ان تفسح اللجنة مجالا للنظر في هذا الموضوع والافهناك الخطر كل الخطر من وراء التزاحم على السلطة والنفوذ واصطناع الانصار والاحباب. فيجب على اللجنة ان تقدر شدة تاثير هذه الامور على حياة الجمعية وان تعمل لعلاجها كما تعمل لتنظيم مواردها المالية والا كان بحثها ناقصا وعلاجها غير مكفول النجاح

احتفال عظيم

بمناسبة فتح نادي اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بمركز مساكن وبمناسبة مولد النبي العربي محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي صلوات الله وسلامه عليه - ذلك يوم الاحد ١٢ ربيع فقد وقع رفع العلم التونسي المفدى على باب نادي الحزب كاعلان على وقت الاجتماع وفي الحين قدم كل المدعوين من الاحرار المخلصين زفرات ووحدانا وكانت افراد اللجنة تقبلهم بكل حفاوة واكرام حتى اكتضت قاعة الاجتماع وقد عم الادب والفضيلة ذلك الجمع البهيج الذي زانه عدد وفير من حملة القرءان العظيم ومن الشيوخ الذين قامت على كواهلهم الحركة الدستورية ببلد مساكن من عام ١٩٢٠ وافتتح الاجتماع حضرة الحر المخلص السيد محمد عطية بتلاوة جانب وافر من الذكر الحكيم وعند الانتهاء قام اب الحركة الشيخ الحاج احمد الزبيدي بسرد قصة المولد النبوي على صاحبها افضل الصلاة والسلام بصوت عذب كما القى خطابا نفيسا جمع فاوعى من الفصاحة والتاثير الحسن طرق فيه اصول الحركة الدستورية ومن هم الرجال العاملون المخلصون الذين قاموا بهاته الحركة ونشروها في الاوساط التونسية وطيروا صداها للعالم اجمع. ثم اعطيت الكلمة لكاتب هاته السطور فالقى خطابا دينيا حرض فيه الناس على العمل بالسنة الغراء، كما بين موقف اللجنة التنفيذية العليا وحالة سياسة اليوم وسيرها والمشاكل العارضة وعند الانتهاء طلب من الحضور الترحم واهداء فاتحة الكتاب الى روحي المأسوف عليهما الزعيم الجليل والمجاهد الكبير الاستاذ احمد الصافي والمخلص المسلم الصادق الشيخ محمد كركر وبعد قام الحر الفاضل النزيه السيد محمد الساسي الغربي فخطب بدوره خطابا حماسيا حث فيه على العمل والسير بهذه الحركة المباركة تحت اشراف اللجنة التنفيذية بتونس وشكر الحاضرين على تلبيتهم دعوة هذا الاجتماع الشامل في طيه احتفالين بهيجين (ذكرى المولد النبوي وافتتاح نادي الاحرار) وعند انتهائه قام الاديب العبقري السيد عبد الرحمان المقرون وارتجل قصيدة عصماء في مدح المصطفى صلى الله عليه وسلم وفي الختام طلب من الحاضرين ان يكون مساء كل يوم جمعة اجتماع خاص كمثل هذا بنادينا المبارك والتفكير في تجديد انتخاب الهيئة ووافق الحاضرون على ذلك واخيرا قامت الشبيبة الحرة بترتيل الاناشيد الحماسية العذبة تحت اشراف رئيسها الملتهب وطنية وحماسا الشاب النبيل السيد فرج الزبيدي وعلى الساعة السادسة ختم الاجتماع وافترقت الجماهير بهدو ونظام داعين لرجال الوطن العاملين المخلصين بكل توفيق ونجاح. وهكذا تم هذا الاجتماع الخاص الرهيب يتخلله الود والصفاء

محمد بن صالح الهويمل

الكاتب العام لمركز مساكن

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري

مطبعة الارادة - تونس

سياسة واحدة لقطر متحد

السياسة الاسلامية لشمال افريقيا

منهج واحد تسير فيه فرنسا فهل يجب ان نسير فيه

٢

شرحنا في المباحث المتقدمة على صفحات هذه الجريدة الاسباب التي حدت بنا الى هذا اللون الجديد من التفكير والى انتهاج هذا السبيل المستحدث في السياسة الافريقية وقلنا انه ما دامت العلة واحدة فلا بد ان يكون العلاج من نوع واحد اذ عند ما نشاهد ان الاستعمار الفرنساوي يعمل بطريقة واحدة في الاقطار الثلاثة - تونس والجزائر والمغرب - للوصول الى غايته وتنفيذ خطته وانه لا يراعي الوضع السياسي واختلافه في هذه الاقطار الا مراعاة جزئية لا تقف عقبة في سيره ولا تعرقل مساعيه وعند ما نرى ان النتائج الوخيمة التي تنتجها الخطط الاستعمارية والتي لا يكون ضحيتها الا مسلمو هذه الاقطار تترائى في صورة واحدة من ادنى المغرب الى اقصاه وعند ما نرى بعد كل ذلك ان الحكومة الفرنساوية العليا عند ما تنظر الى هذا الشمال الافريقي تنظر اليه نظرتها الى قطعة واحدة وهي شمال افريقيا ومهما ابتكرت من سياسة لتسيير هذه القطعة من العالم الاسلامي المشمولة بنفوذها الا جعلتها ترجع الى اصل واحد وترمي الى غاية واحدة

هذه العوامل كلها جعلتنا نؤمن بوجوب توحيد اتجاه مسلمي هذه الاقطار ازاء وحدة اتجاه التفكير الفرنساوي بالنسبة اليها حتى يمكن الانتفاع من اتحاد هذا الاتجاه الى ابعد حد ممكن وذلك بالتعاون على انارة السبيل امامه فيما يريده بهذه الاقطار من خير وصده عما يقع دفعه اليه من عمل لا يتفق مع مصالح اهلها المسلمين

فبالامس كانت السياسة ترمي الى الحاق هذه الاقطار بفرنسا وجعل اهلها من الرعايا الفرنساويين بمزجهم في العنصر الفرنساوي وقطعهم من ماضيهم وفصلهم عن مميزاتهم وصبغتهم العربية الاسلامية وذلك بالسير على طرق سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة من شانها ان تؤدي الى تحقيق هذا الغرض بل قد ذهبت الاطماع بالمتطعين من انصار هذه السياسة الى الطمع حتى في تحويل المسلمين عن عقائدهم وتنصيرهم او تصييرهم من المعطلين الجاحدين ويرى قسم آخر من غلاة هذه الفكرة انه لا يسوغ مزج عنصر منحط بعنصر عال لذلك يفضل العمل لانقراض هذا العنصر واجلائه شيئا فشيئا واحلال طوائف اروبية محله تعمر البلاد بدله ويسهل على العنصرية الفرنسية هضمها وبناء هيكل الامبراطورية بناء صحيحا لا تخشى دائرته منها فهذه العناصر الثلاثة وان اختلفت طرق عملها واساليب تنفيذ خطتها الا انها لم تختلف في شأن مآل سكان هذه الاقطار المسلمين من حيث كيانهم ووجودهم السياسي وبقائهم كأمة عربية اسلامية لها ذاتيتها وسلطانها ووجودها بين الامم فليس من بين هذه العناصر من يقر هذا الحق ويعترف به بل كلهم ينكر ويعمل على غمطه ولقد شاهدت هذه الاقطار وكان سكانها طيلة سنين عديدة ازاء عمل ناشط يسير فيه هؤلاء سراعا للوصول منه الى غاياتهم الخطرة على كيان المسلمين في هذه الاقطار وكان المسلمون اذ ذاك متفرقين امام هذا الاتحاد كل يغني على بلاه والخطر يعمل في جسم الجميع عملا واحدا وبقوة واحدة ويسير الى تحقيق غرض واحد هو القضاء على وجود الجميع من اي النواحي تاتي القضاء وانك لترى في بعض الاحيان فتنة التجنيس ينجم قرنها في تونس ويرتفع بها الصوت في الجزائر فتظهر معها فتنة المسالة البربرية او ظهير ١٦ ماي في المغرب واذا بحثت عن الغاية التي يرمي اليها انصار تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنساوية واصحاب فكرة السياسة البربرية وجدت انها غاية واحدة القصد الاولي منها هدم كيان الحكومات الاسلامية ووجود هذه الامم لبنة لبنة وعند ما يتحد مصدر الخطر والغاية منه نرى واجهة الدفاع تتفرق فيصيبها ما يصاحب التفرقة من الضعف والوهن ونالت السياسة البربرية وسياسة التجنيس على كاهل ذلك بعض ما تصبو اليه

وافظع مظهر لهذا التفرق ان حوادث الاضطهاد التي كانت تصادم بها حركة احد الاقطار الافريقية لا تجد لها صدى في الباقي بينما تجد لها جالا فسيحا في الجهات النائية من الشرق والعالم الاسلامي وحتى بعض بلاد اروبا وهذا المظهر قد زال والحمد لله واصبح اهتمام مسلمي شمال افريقيا بشؤون بعضهم ينمو يوما فيوما ولعل في ذلك بادرة من بوادر تحقيق الاتحاد الذي نتحدث عنه ونرمي اليه

واليوم عند ما تغيرت الحكومة الفرنسية وتغير معها اسلوب السياسة الاستعمارية وطرق حكم الاقطار المشمولة بالنفوذ الفرنساوي ووقع التصريح بالعدول عن تلك الخطط الخطيرة خطط القضاء على وجود هذه الامم وهدم كيانها ومزجها بالعنصر الفرنساوي والحاق بلادها بفرنسا . فهل يقع استبدال هذه السياسة باخرى تقوم حقيقة على احترام التعهدات والتزام الالتزامات والاحتفاظ بذاتية هذه الامم ومميزاتها والابقاء على وجودها والعناية بتنمية مظاهرها عناية يتحقق معها هدفه ويصل بها الى ما تصبو اليه من وجود كامل وكيان مستقل تبرز مشخصة فيه فكرة فرنسا وترتكز به الديموقراطية في اسمى معانيها واكمل صورها وهل ان فرنسا سترتبط مع الشعوب الاسلامية وعلى الاخص مع من لنظرها من المسلمين ارتباطا قوامه حسن النية وسلامة الطوية والصدق والثقة المتبادلة

انا نتمنى مخلصين ان لا يكون عمل ساسة فرنسا كما رايناه لحد اليوم من قبيل ذر الرماد في العيون وان يكون تشكيل هذه اللجان المتعددة يقصد به حقيقة درس الشؤون الاسلامية والتعرف الى اتجاه نهضة الاسلام ومدى تاثيرها في شمال افريقيا ووضع منهج جديد لسياسة فرانسا الاسلامية على ضوء هذه النهضة وما يتمخض به من رغبات فالمنهج الجديد كما يفهم من عنوانه منهج عام متاثر بنهضة الاسلام وتطور العلاقات الاممية واتساع ما يتبعها من الاحكام فهل يجدر بمسلمي شمال افريقيا ان يتغافلوا عن هذا الاتجاه الجديد وان يهملوا الاستفادة منه وجعله اكثر صلاحية لهم وافادة لحالتهم انه امر من الاهمية بمكان والتغافل عنه جريمة لا توازيها جريمة وتفريط ليس بعده تفريط

وهل يجدر بنا ان نقابل عناية فرانسا الجديدة واتجاهها المستحدث بوضع خطة جديدة لسياسة فرنسا الاسلامية بشمال افريقيا . بالزهد والفتور ثم اذا لم توف هذه السياسة برغائبنا ولم تحقق مطالبنا او جاءنا منها بعض ما نكره ركبنا متن الاستهجان والاستنكار

ان الفرنسيين الذين انيطت بعهدتهم وضع خطط هذه السياسة وبرامجها مهما بلغوا من العلم وسعة الاطلاع على الشؤون الاسلامية لا يمكن ان يكون لهم علم المسلمين بانفسهم في كافة شؤونهم ما دق منها وجل لذلك يجب علينا ان نتحد حول برنامج معين لا يتعلق بالدستور التونسي ولا بجمعية العلماء في الجزائر ولا الكتلة الوطنية في المغرب وانما يتعلق بمستقبل الاسلام في شمال افريقيا وحياة معتنقيه وقيام سلطانه

فعندما نتعاون على وضع هذا البرنامج ونتقدم به الى الهيئات التي انيط بها تقرير الخطة الجديدة لسياسة فرانسا الاسلامية بشمال افريقيا ينير لها به السبيل حتى تكون اكثر توفيقا واوفر نجاحا في اعمالها وحتى تصيب المحز فلا تورط في خلاف جديد وشبهة تعصف بالثقة ويشتبه بها حسن الظن

ان فرانسا عند ما تعتزم وضع خطة واحدة يجب ان نتقدم اليها بمبادي متحدة تعينها على انجاز تلك الخطة ونجاحها ولا يخفى ما في هذا من التعاون على بناء العلاقات المقبلة على اس صحيح ومنهج صريح نصل منه الى الغرض ونحقق به الغاية وهي ضمان حياة المسلمين في شمال افريقيا كأمة لها وجودها ومميزاتها وذاتيتها وحقوقها وسلطانها النافذ في كل هذه الاقطار وازالة عوامل السياسة القديمة التي كان ولا يزال خطر مفعولها يهدد كيان هذه الامة ويعمل لاتلاف وجودها ومسخ ذاتيتها فاذا ازلنا هذا الخطر وحصلنا على ذلك الضمان فقد انجزنا مهمة لا يستهان بها وحققنا من غايتنا القسم الاكبر

محيي الدين القليبي

ملاحظات وتعليقات

ما اشبه الليلة بالبارحة

كثيرا ما نرى من بعض التونسيين مظاهر مؤلمة لا سبيل للمرور بها دون الوقوف عندها والتعليق عليها بكلمة هي اقرب الى انة المكلوم الحزين منها الى شيء آخر

هؤلاء التونسيون يزعمون انهم انتصبوا لخدمة المصلحة العامة واوقفوا مواهبهم على الدفاع عن الامة والنضال عنها . وما هم في الحقيقة الا طلاب مصالح شخصية ورواد منافع خاصة يلبسونها جلبابا من الخزعبلات والتحيلات فتظهر لبسطاء العقول في مظهر المصالح العامة والعمل الجليل لفائدة الامة

ولقد ذكرنا هذا حينما قرأنا يوم السبت الماضي سانحة في جريدة عربية كتبها كاتب معروف اعتاد ان يقف قلمه ومواهبه على خدمة « سيد » ما . ورائده في ذلك خدمة مصالحه الشخصية قبل سواها وتمهيد سبل الرقي لنفسه وما عليه بعد ذلك اشقي الناس ام سعدوا . ولو سار في سبيله جهارا الى الغاية التي يسعى اليها لتركناه وشأنه عملا بالمثل القائل « طالب القوت ما تعدى » ولكنه يريد ان يخدم غايته على حساب المصلحة العامة وباسمها بصورة نعتقد انها تدخل ضررا جسيما عليها ولذلك لم نستطع صبرا على السكوت والوقوف عند حد التالم الصامت

يريد هذا الكاتب ان يحمل الحكومة على تعيين م. كارتري كاهية مدير المال مديرا عاما للمالية في المنصب الذي خلا باستقالة م. هوبنو اخيرا فاعاد اليوم تمثيل نفس الدور الذي مثله بالامس على مرسح جريدة اخرى لفائدة تعيين م. سوبران في نفس هذا المنصب قبل ان يعين فيه م. هوبنو ولكن يظهر انه قد اساء الى « سيده » م. كارتري اكثر مما خدم مصلحته - كما فعل من قبل ايضا مع م. سوبران - فان الاسلوب الذي افرغ فيه هذه السانحة قد اظهر لكل متبصر باحث عما بين السطور انها كتبت بايعاز من م. كارتري وبتحريض منه . فانه لم يذهب بعيدا حتى ختم هذه السانحة طالبا من الحكومة ان تختار مدير المال من علية الموظفين المباشرين من قبل في تونس ومعنى ذلك ان تختار م. كارتري لان مجال الاختيار ضيق ها هنا اذ لا يصلح ان يخلف مدير المال الا كاهيته كما وقع عند تعيين م. كرانكي خلفا عن م. ديبورديو

ولو سمعت هذه النصيحه لكان على م. كارتري ان يجازي الصوت الوحيد الذي ارتفع بالدفاع عنه فيترقى المنشيء في ادارة المال حالا الى خطة كاهية رئيس قسم او عامل على الاقل . وهكذا تخدم المصلحة العامة في هذه البلاد والا فلا !

ولقد شنع الكاتب على مشروع الصندوق العقاري اكبر تشنيع وعده بلاء نزل بالبلاد كانت نتيجته ان خرجت من خزينة الصندوق بضع مئات من الملايين ذهبت لديار التجر الاميريكية حقيقة الفرنسية اسما بينما بقيت مشكلة الديون على حالها وفوائضها تتراكم ولم تجن البلاد من وراء مشروع هوبنو بيرتون فائدة تذكر .

فهل من الاخلاص لمصلحة البلاد والتفاني في خدمتها ان يطلع المشتغل بالشؤون العامة والملتصق « بنواب الامة » اشد التصاق على هذه الامور ثم يسكت عنها مدة سنوات طوال . ام هل يرجع ذلك الى خشية باس م. هوبنو الذي ان تسامح مع موظفيه فانه لا يصل به الحد الى التسامح معهم في افشاء هذه الاسرار وتركه عرضة لنقد الناقدين

وكيفما كان الامر وكيفما كانت تصرفات الصندوق العقاري فان ما ورد عنه في هذه السانحة ان هو الا كلمة حق اريد بها باطل بلا شك ومع ذلك فانا لا نظن ان م. كارتري بعيد عن المشاركة مع م. هوبنو في المسئولية التي يتحملها فهو ساعده الايمن وعضده المتين وطالما سمعنا الثناء عليه من رؤسائه م.م. هوبنو وبيرتون جزاء ماله من فضل في ابتكار مختلف الحلول وما اداه لهما من خدمات اعانتهما على تنفيذ مشاريعهما التي من اهمها بلا شك المشروع الذي عده صاحب السانحة اليوم فقط بلاء على البلاد

ثم انا نقول لمن يوهم الناس انه يعتقد ان في اختيار مدير المال من بين الموظفين الفرنسيين في تونس فائدة عظمى للبلاد ان الامة قد جربت من قبل هذه الوسيلة فلم تنل منها الا البلاء العظيم والشر المستطير ويكفي ان نذكره بادارة م . ديبورديو وبادارة خلفه م . كرانسكي وان نطلب منه ان يدلنا على ما جنته البلاد من الفوائد على عهدهما

وبعد هذا كله فان م . كارترى الذي يقدمه الينا صاحب السانحة في اسلوب ماهر كاحسن مرشح لمنصب مدير المالية التونسية هو واضع قانون الموظفين الصادر في ٧ فيفرى سنة ١٩٣٦ وابوعذرته . ذلك القانون الذي ضرب اللغة العربية ووظائف القلم العربي ضربة قاضية لم تستطع البلاد السكوت عنها رغم انها كانت تحت اشد اثقال الضغط والارهاق اواخر ايام م . بيروتون فاحتجت على تلك اللطمة التي وجهت لها وترتب على احتجاجها هذا ان فتحت جهنم «رمادة» وابواب السجون في وجوه كثير من الضحايا ولا قوافي سيل بلادهم وبسبب ابتكار م . كارتري مالا قوا من عنت وارهاق وعذاب اليم

فمن العجيب ان تعمينا المنافع الشخصية عن تذكر هذه الحقائق المؤلمة وان تنسينا المصالح الخاصة ما اصابنا من النكبات على ايدي رجال كانوا وما يزالون عماد فكرة الميز والتفوق ومن اظهر الذين قام على كواهلهم العهد البائد عهد الارهاق والظلم

هل هذا صحيح ؟

جاء من باريس الخبر الآتي

يتضمن المشروع الرامي الى عقد قروض للمستعمرات الافرنسية تاليف لجنة للبحث في وسائل تحسين الحالة الاقتصادية في المستعمرات ويترأسها وزير المستعمرات ويعين وكيل الخارجية لمنصب خليفة الرئيس

ويساعده خليفة مدير الاشغال السياسية بالوزارة الخارجية وخمسة ممثلين من الاهالي من ضمنهم اثنان يمثلان الشعب المغربي والتونسي تعينهما وزارة الخارجية

فمن يا ترى الذي سيمثل المغرب ؟

تونس — في ٣٠ مايو (الشرق العربي)

يؤكد العائدون من طرابلس الغرب ان السلطة الايطالية باشرت العمل أخيرا في انشاء مطارات حربية على الحدود الطرابلسية التونسية من ناحية والحدود الطرابلسية المصرية من ناحية اخرى . وان العمل يجري بنشاط وبتكتم. والسلطة تستخدم فريقا كبيرا من العمال العرب في هذه الاعمال . وقد وصلت في هذا الاسبوع وفي الاسبوع الماضي بضعة بواخر تقل إسلحة ومهمات حربية

باريز في ٢٦ منه —

طلبت مصلحة الصحافة للوزارة الخارجية من الصحافيين المعترف بهم لديها أن يعالجوا البؤس المنتشر بجنوب المغرب وتونس مع الحلول لتلافيه .

الارادة - رأينا هذه الاخبار الثلاثة منشورة على صفحات رصيفتنا « الوحدة المغربية » الغراء التي تصدر في مدينة سلا بالمغرب فنقلناها هنا لانها تتعلق ببلادنا ولانا لم نر اي جريدة من الجرائد التونسية تعرضت لها مع انا نعهد في مكاتبي الصحف المحلية الفرنسية على الاخص انهم لا يتركون شاردة تمر دون اقتناصها والابراق بها الى صحفهم

ولنتساءل اولا ما هو المراد من هذه التحضيرات الحربية الايطالية القائمة على قدم وساق وعلى مقربة من حدودنا الجنوبية وما هي الغاية منها يا ترى هل الدفاع ام الهجوم . وهل الحكومة الحامية متنبهة مستعدة لمواجهة الطواري ودفع طوارق العدوان عن البلاد .

نريد ان نطمئن على حدودنا فهل نحظى بذلك من قبل حماتنا ام ان امثال هذه الامور لا يحق لنا ان نتداخل فيها لانها مما اختصت به الدولة الحامية

ثم ما هي هذه اللجنة وما هو هذا « المشروع الرامي لعقد قروض » هل هو من ذيول المؤتمر الامبراطوري ام من مبتكرات الحكومة الفرنسية الحالية . ومن هو هذا العضو الاهلي التونسي الذي ستعينه وزارة الخارجية لتمثيل بلادنا في هذه اللجنة

اسئلة هل لها من جواب ؟

المحرص

كتب الينا مراسلنا في المحرص يقول انها حدثت في هذه البلدة حادثة اختطاف صبي روعت اهلها وادخلت عليهم كدرا لا مزيد عليه بسبب طبيعة الحادثة نفسها وبسبب سوء تصرف ادارة العمل فيها

وصورة الحادثة ان صبيا يدعى الصادق بن محمد بن محمد عزيز يبلغ سنه نحو العامين خرج من دار ابيه في غفلة من والدته وما كادت تنتبه امه لذلك حتى خرجت مسرعة تفتش عنه لكنها لم تجد له اثرا فاستغاثت بالاجوار والاقارب وبجميع من له انسانية ورحمة في قلبه ولكن بدون جدوى ولا نتيجة . فاسرع والده الى ادارة العمل يبلغها القصة ويطلب معونتها ولكن العامل اظهر عدم الاكتراث واعتبر ان اختطاف طفل في بلدة صغيرة كالمحرص وفي رابعة النهار امر لا يستحق اي اعتناء واجاب الوالد الواله ببرود « ما ذا تريد ان اصنع لك » وصرفه كسير النفس ملتاع القلب ولم يأمر احدا من اعوانه باجراء البحث مع ان الحادثة جناية واضحة وهو بصفته من ماموري الضابطة العدلية ملزوم بان يقوم فورا بالاجراءات العدلية اللازمة كاعلام المدعى العمومي بصفاقس وفتح البحث حول الجريمة وضبط المجرم

هذا واجبه الرسمي وهناك ايضا واجبه الانساني الذي يفرض عليه - بصفته عربيا من ذوي البيوتات المعروفة بالنخوة والشهامة - ان يبادر حالا باغاثة الملهوف ورحمة الام التي روعت في فلذة كبدها ايما ترويع

ولكن كل الواجبات تنسى امام شيء واحد وهو ان الرجل الذي فقد ولده ربما كان من الفريق الذي لم يرض عن اعمال الجمع الملتف حول الادارة وحول طبيب الاستعمار

ومما يزيد في الم اصحاب النفوس الوطنية ان الرجل الملتاع كان تحت عامل طبيعي لا يقهر اضطره ان يقصد مركز الجندرمة للاستعانة بقوتها على البحث عن ولده المفقود فاستمع له الضابط رئيس المركز واستفسره مليا عن الحادث كما تقضي به اصول البحث وبادر باخراج اعوانه للتفتيش واقتفاء آثار المجرم الاثيم . وبقطع النظر عن عدم الوصول الى نتيجة ايجابية لحد الآن فان جندرمة المحرص قد قامت بواجبها الرسمي والانساني بمجرد ما علمت بالخبر دون ان تبحث عن هوية الوالد المسكين ونزعته نحو زيد او عمرو . بينما الادارة الوطنية التي تمثل سلطة سمو الباي ترفض ان تقوم بواجبها ومهمتها الاولى وتسكت عن جرائم تقع امام انظارها وتحت سمعها وبصرها

هذا وامثاله بلا شك من الامور التي كانت سببا في توسع سلطة الجندرمة وامتداد نفوذها حتى طغت على كل سلطة تونسية فوزر ذلك محمول على المتسبب فيه وهو عامل المحرص في واقعة الحال

وبقدر ما نستجلب سخط الرأي العام على هذا الصنيع فانا ندعو الله ان يفرج كرب الوالد الحزين الملتاع والام الثكلى وان يعيد اليهما فلذة كبدهما سالما معافى

ما ذا اعدت الامة لاستقبال الثعالبي

الثعالبي

صاحب فيصل العظيم . - وصديق سيد الجزيرة -

ليس هذا زعيم تونس فحسب بل هو زعيم عربي اسلامي .

قال لي صاحبي وهو يهمس في اذني الم يبلغك النبا الخطير ؟

قلت وما عساه ان يكون ؟

قال ان الثعالبي سيعود الى تونس بعد يومين على ما اعتقد !

سمعت هذا النبا وتطلعت في الوجوه التي حولي لارى تاثير النبا فيها . . . فلم اجد شيئا يدل على ذلك !

والتفت الى صاحبي كرة اخرى وقلت له : والله لو كان الثعالبي قادما الى بغداد او دمشق او القاهرة لرايت الناس يشخصون بابصارهم صوب الناحية التي سيفد منها قبل اسبوع من مقدمه . فالثعالبي ليس زعيما تونسيا فحسب بل هو زعيم عربي اسلامي . عرفت منزلته الاقطار العربية والبلاد الاسلامية جمعاء فاحلته المكانة العاليا التي يستحقها . ففي الهند للثعالبي كلمة مسموعة . وفي جاوا له صوت داو . وفي مصر تراه يتربع في صدر مجالسها العلمية والسياسية . فيبث نصائحه الخالدة . وفي فلسطين يرى وهو الى جانب المفتي الاكبر يبحث برزانته المعروفة قضية فلسطين فيثير في العالمين العربي والاسلامي روح العطف على فلسطين الدامية . . . !

وفي العراق — اي نعم في العراق - كان الثعالبي نجما ساطعا في سماء الرافدين فاضاء بنوره معاهدها فاهتدى ابناء دجلة والفرات بذلك النور وراح فيصل العرب العظيم يقول لخليفته غازي ولشعبه : احتفظوا بالثعالبي فهو الرجل العالم . هذا هو الثعالبي الذي سيدخل تونس وطنه الاول قريبا بعد ان غاب عنه حقبة من الزمن كان فيها اعظم داعية لبلاده فرفع من راسها ونشر صيتها في الافاق . — فماذا اعدت الامة لاستقبال صاحب فيصل العظيم وصديق سيد الجزيرة العظيم والزعيم الاسلامي الكبير ؟

هذا الرجل الفذ الذي سار اسمه المقرون باسم تونس في مشارق الارض ومغاربها . هل اعدت الامة اللجان والوفود والمواكب للحفاوة به وتكريمه ؟

ايها القوم ان الثعالبي اعجوبة العرب والاسلام في القرن العشرين فالتفوا حوله واجعلوه في (الطليعة) واحتفظوا به وتذكروا قول فيصل العظيم لخليفته ملك العراق : احتفظوا بالثعالبي فهو رجل العالم !

يونس بحري : السائح العراقي

الفرع التمثيلي

لقدماء المكتب بماطر

يستعد الفرع التمثيلي بنشاط واعتناء لاحضار الرواية الكبرى - الشعب والقيصر وسيكون لها من الاخراج ما يعطى للمشاهد صورة حية للرومانيين في عهد القياصرة وقد كان في العزم تمثيلها في ١٩ ماي ولكن حدث ما اخر ذلك الى يوم ٢٦ جوان فنلفت لها الانظار سلفا ونرجو لهذا الفرع مزيد التفوق والنجاح في مهمته الادبية

الجندرمة ظاهرة من ظواهر الاندماج

الجندرمة

يلوح انه بالرغم من التصريحات التي فاه بها م . فيينو في خطابه الشهير امام مذياع تونس عن خطة سياسة الاندماج وافلاسها كخطة سياسية لحكم البلاد . بالرغم من ذلك كله فان هذه السياسة لا تزال عماد حكومة الحماية وخطتها التي تزداد تمسكا بها مع الايام

نقول سياسة الاندماج ونعني بها سياسة السعي لادماج كل شيء بهذه البلاد افرادا وهيئات ومؤسسات في العنصرية الفرنسية وهيئاتها وتغليب كل ما هو فرنسي على كل ما تونسي بقطع النظر عن كل اعتبار . وعلى هذا الاساس اتسع نطاق قوة الجندرمة الفرنسية حتى عم ارجاء البلاد

ان قوة الجندرمة وجدت في البلاد منذ عهد طويل مع العدلية الفرنسية . وقد كان القصد من ايجادها بادىء الامر ان تكون عونا للضابطة العدلية الفرنسية ليس الا فاخذ نفوذها يتسع وينمو شيئا فشيئا حتى صارت تعتبر وسيلة لتحقيق امن المعمرين الفرنسيين الذين رغم طغيانهم وتجبرهم واعتداءاتهم المتوالية يعتبرون انفسهم مهددين في حياتهم من جانب ابناء البلاد ويرون ان لا وسيلة لردع اهل البوادي الآمنين المطمئنين الوديعين الا اخذهم بالشدة والجبروت حتى لا يهموا يوما ما برفع رؤوسهم ازاء « الاسياد » ولهذا كانوا يسعون بكل مجهوداتهم لجعل الجندرمة في كل مكان لان الجندرمة قد اصبحوا في طول البلاد وعرضها عنوانا على العنف والشدة وسلوكهم المعروف اكسبهم شهرة في هذا الباب لدى عموم الناس

وحقا لقد تزايد طغيان الجندرمة وتجاوزوا حدود سلطتهم حتى بلغ الامر حدا لا يطاق . ذلك كله بسبب اعتمادهم على كونهم اعوانا محلفين وتصديق المحاكم لادعاءاتهم كيفما كان امرها

ولقد اصبحنا اليوم لا نكاد نفتح ابصارنا على جريدة تونسية الا ونجد فيها اخبار حوادث الجندرمة واعتداءاتها على الناس حتى وصل الامر الى حد ازهاق الارواح واصابة الضحايا بعاهات مستديمة كما وقع بقفصة في حادثة الشهيد المرحوم الازهر الحساوي وكما وقع في الفحص قبل اليوم وفي جبنيانة هذه الايام

والغريب ان معظم القضايا التي رفعها ضحايا الجندرمة ضد الاعوان المعتدين امام المحاكم كان نصيبها التهاون والاهمال رغما من استنكار الرأي العام التونسي وتذمره من الحالة كما وقع في حادثة قفصة التي استفزت شعور عموم التونسيين والتي اخذها م . ارمان قيون على عاتقه شخصيا لتتبع المجرمين وعقابهم العقاب المناسب الزاجر . فانا نرى مع الاسف انه تونسي كل شيء فلام . قيون انجز وعده ولا القضاء العدلي اخذ بدم القتيل المسكين ولا م . شاستيل تلقى اى لوم او تقريع على موقفه فيها . بل انه ازداد عتوا وتجبرا وتسبب في فاجعة المتلوي بعد ذلك. وبالرغم من كل ذلك تحدثوا يوما ما عن ترقيته الى مراقبة سوسة التي تعد اكبر مراقبة مدنية في البلاد

وقصارى ما بلغنا في هذا الصدد ان القضية لا تزال في طور البحث وانها ستهيأ قريبا للعرض على المحكمة الفرنسية بسوسة . ويقال ايضا ان قاضي البحث قد راى القاء القبض على الجندرمي المتهم ولكن تدخلات سرية وقوية اسبغت عليه حصانة منيعة وسمحت له بالبقاء مطلق السراح مباشرا لوظيفة وامكن له بذلك ان يشارك في فاجعة المتلوي التي صبغت الارض بالدماء الطاهرة

بل الاغرب من ذلك ان هذا البطل قد شارك في حادثة الفحص وتولى القيام بالدور الاصلي في حادثة قفصة ثم شارك في فاجعة المتلوي وكان من جملة من طلبوا توسيمهم بنيشان الافتخار جزاء له على بطولته الفذة ! وحسن قيامه بماموريته!

وحتى القضايا التي ساعد اصحابها البخت وحظيت بالنظر امام المحكمة الفرنسية كبا بهم الجواد في آخر الشوط فكان الحكم فيها بالغرامة وبالتاجيل كما وقع في حادثة الفحص

افلا يكون هذا محرضا للجندرمة على الامعان في خطة العسف والارهاق وعدم خشية اية سلطة في البلاد فيقع منهم حادثة جبنيانة الاخيرة التي اثارت خواطر الاهالي الى درجة خطيرة واحدثت رنة استياء في عموم الاوساط . ويقع منهم في المستقبل مثل هذه الحادثة ومثل حادثة قفصة ايضا

ومالهم لايفعلون ذلك وهم يرون انفسهم «مدللين» على كل احد : الحكومة تهتم بهم وتوسع نطاق انظارهم وتمدهم بالنفوذ المتسع وتقيم لهم البنايات الشامخة في كل مكان وتحد من نفوذ البوليس بقصره على مناطق المدن لتعطي اسلابه للاولين كما هو واقع اخيرا بكثرة ملفتة للانظار . واعضاء المجلس الكبير فرنسيون وتونسيون يمدونهم بالاعتمادات ويفيضون عليهم الفيوضات

يقول م . ارمان قيون في بلاغه الاخير الذي اصدره عن الاصلاحات الادارية ان الفكرة الرئيسية التي اقام عليها هذه الاصلاحات هي احياء اهم ركن من اركان الحماية والتفريق بين وظائف المراقبة ووظائف الادارة التونسية واحترام وجود هذه الادارة احتراما فعليا . فلنسأله في رفق وهوادة هل مما يساعد على تطبيق هذه الفكرة وجعلها حقيقة واقعة لا مجرد نية من النوايا الطيبة والامور الخيالية الوهمية — طغيان نفوذ الجندرمة وتداخلهم في كل امر واعتداؤهم على سلط العمال وغيرهم من الذين تمثل وظائفهم وجود الادارة التونسية . وتدخل الجندرمة في البحث العدلي الراجع للحكومة التونسية بصفتهم من ماموري الضابطة العدلية كما جاء به قانون المرافعات الجنائي التونسي الذي دس فيه م . ديلا مدير العدلية السابق والمستشار التشريعي هذا النص بقصد تمكين النفوذ الفرنسي والعمل على تغلغله حتى في اخص ما يمس الذاتية التونسية وذلك تمهيدا لالحاق العدلية التونسية بالعدلية الفرنسية

وما دامت امثال هذه الامور باقية ومرعية فانه لا يسعنا ان نقول غير ما قلنا من ان سياسة الادماج لا تزال هي المسيطرة على الحكومة الى اليوم